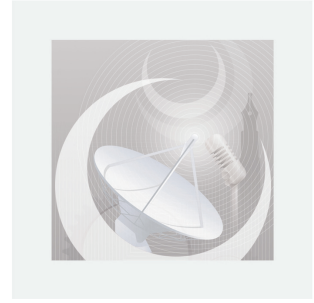


النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

ما إن أسقطت ثورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية في البحث عن نظام جديد وبدل عن تلك النظم الفاشمة، حتى برز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقق نجاحات على كثير من الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية.

وقد دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسية، بمختلف مشاربها الليبرالية والإسلامية، إلى الشاء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إسلامية أخرى، أمثال الإخوان والسلفيين، وبعض الإسلاميين يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها استطاعت تقوية الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاد التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

تهدف الدراسة إلى بحث موقف الإسلاميين من هذه التجربة، وخاصة موقف إسلاميي الربيع العربي في مصر وتونس؛ حيث تعرض لموقف جماعة الإخوان المسلمين التي جاءت تصريحات قياديتها -سواء من التيار المحافظ أو التيار الإصلاحي- لتعلن رفضها للنموذج التركي كمسألة للتطبيق على الواقع المصري.

ثم تعرج الدراسة على موقف حزب الوسط الذي يرى المحللون أنه أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثيل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية.

ثم تتناول الدراسة موقف التيار السلفي من حزب العدالة والتنمية، لتصل إلى موقف إسلاميي تونس وحركة النهضة من التجربة التركية.

تحاول الدراسة تقديم الرؤى المختلفة لمشروع العدالة والتنمية، فبين من يرى أنه مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمّر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل، وبين من يعتبره مشروعاً يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فيما يرى فريق ثالث أنه مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، وفريق رابع يطرح رؤيته بأنه مشروع برجماتي يقدم حلاً توافقياً (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

إن الحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو دعوة التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ يتحدد وفق منظورين للتعامل مع الموضوع: المنظور العقائدي، والمنظور البرجماتي (المصلحي).

النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

ما إن أسقطت ثورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية في البحث عن نظام جديد وبديل عن تلك النظم الغاشمة حتى يبرز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقق نجاحات على كثير من الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسية، بمختلف مشاربها الليبرالية والإسلامية، إلى الشاء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إسلامية أخرى، أمثال الإخوان والسلفيين، والإسلاميون بعضهم يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها استطاعت تفويت الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاض التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

من هذا المنطلق جاءت تلك الدراسة لتسلط الضوء خاصة على المتغير المستقل، وهم الإسلاميون وموقفهم من المتغير التابع وهو النموذج التركي متمثلاً في حزب العدالة والتنمية. ليكون السؤال البحثي الرئيس هو: ما هو موقف الإسلاميين من تجربة حزب العدالة والتنمية؟ وتأتي الإجابة عبر استخدام المنهج التاريخي في وصف الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة وحتى الآن، ثم استخدام المنهج المقارن؛ للمقارنة بين المواقف المختلفة للتيارات الإسلامية من النموذج التركي.

أولاً: الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة إلى الآن:

في المؤتمر الذي تم فيه توقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م أفهم اللورد كيرزون الوزير البريطاني عصمت إينونو ممثل الوفد التركي أن إنجلترا وحلفاءها لن يمنحوهم الاستقلال إلا بشروط أربعة عُرفت فيما بعد بشروط كيرزون الأربعة وهي:

- أن تقطع تركيا علاقتها بالإسلام.
- وأن تقوم بإلغاء الخلافة.
- وأن تتعهد بالقضاء على كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة.
- وأن تستبدل تركيا القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية، وأن تصنع لنفسها دستوراً مدنياً بدلاً من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية^(١).

(١) د. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٢٥.

وخلاصة ما يؤخذ من هذه الواقعة أن موقف الغرب من بلادنا الإسلامية يتحدد في التالي: اتركوا الإسلام نترك لكم بلادكم. وهذا هو أفضل مدخل نستطيع أن نتفهم من خلاله واقع النموذج التركي، والجهود التي تستهدف العمل على تمثله في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وما أن تولى كمال الدين أتاتورك الحكم في تركيا حتى كشف عن حقه الدفين ضد الإسلام، فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف، وتم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وظيفة شيخ الإسلام، وأمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، وأحل القوانين الوضعية، حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً من

التشريعات الإسلامية، وساوى بين الرجل والمرأة حتى في التجنيد والمواثيق، وفرض منع الحجاب والنقاب، وفرض لبس القبعة بدلاً من الطربوش، وحذف من الدستور كون الإسلام دين الدولة، وتم تعديل المادة الثانية منه لتنص على أن «الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة».

ويشير الدستور التركي إلى استحالة تطبيق القواعد الدينية، ولو جزئياً، في كيان الدولة السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والقانوني، كما لا يجوز إطلاقاً لأي إنسان أن يسيء استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة، بغرض تحقيق مآرب سلطوية، أو سياسية، أو مصلحة شخصية.

ويشير قانون العقوبات التركي في مادته ١٦٣ إلى أنه: يُعاقب كل من يؤسس أو يشكل، أو ينظم أو يدير

جمعية بهدف ديني أو عقائدي، تخالف علمانية الدولة، وتخل بنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي أو القانوني بالسجن من عامين إلى سبعة أعوام، ويعاقب كل من ينضم، أو يحرض الآخرين على الانضمام إليها بأقل من ستة أشهر.

وكل شخص يقوم بأي دعاية بهدف زعزعة الأسس العلمانية بأي شكل من الأشكال أو استغلال الدين كأداة سياسية، يُعاقب بالحبس من عام إلى خمسة أعوام، وكل من يقوم بنشر أو المساعدة في نشر ما يخل بالعلمانية يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى عامين.

ولم ينطو تطبيق هذه الإجراءات الأتاتورية على أي قدر من المرونة، بل تم تطبيقها بوحشية بالغة، وأبسط مثال نقدمه على ذلك: ما حدث في معركة الطربوش والقبعة؛ إذ وعى الأتراك المعنى الذي يقف وراء ارتداء القبعة، واعتبروها رمزاً للكفر والتبعية الغربية، وأفتى الكثير من علمائهم بكفر من يرتديها، والذي حدث هو أن أتاتورك أمر بإعدام من أفتى بذلك من العلماء، «وقال أحد العلماء وهو على المشنقة: أموت دون أن ألبسها»، ويروي أحد شهود العيان المسنين «كنت أمر من الميدان الذي كان يتدلى فيه المشنوقون، لم يكن هناك أحد باستثناء بعض الجندرمة، وبدأت الريح تهب، ولا أستطيع أن أنسى منظر اللحية البيضاء، وهي ترف مع الريح «وأعدم أحد رجال الدين؛ لأنه كتب رسالة في تحريم القبعة قبل صدور قانون ارتدائها بعام»^(١).

«كما صار أي إجراء أو نقد شفوي للحكومة يُعد خيانة عظمى، تعاقب عليها محاكم الاستقلال بالموت

كشف أتاتورك عن حقه الدفين ضد الإسلام، فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف، وتم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وظيفة شيخ الإسلام، وأمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، وأحل القوانين الوضعية حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً من التشريعات الإسلامية

(١) الدين والدولة في تركيا (مرجع سابق) ص ١٣٤.

الأذان باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية، كما أصبح القرآن الكريم يُتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب» التي تتيح للطلاب تعليمًا دينيًا^(٥)، وأشار مندريس في حملته الانتخابية عام ١٩٥٧م إلى «أن تركيا في السبع سنوات المنقضية بُني بها ١٥ ألف مسجد»^(٦).

وكان حزب العدالة هو أول حزب سياسي يتشكل بعد انقلاب ١٩٦٠م بزعامة سليمان ديميريل، وبعد امتدادًا للحزب الديمقراطي، ومن ثم فقد أشار بوضوح في نظامه الداخلي إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع علاقتهم مع الدين، وكل مواطن حر في أداء عبادته وفق معتقداته الدينية، وقد استطاع الحزب أن يفوز بـ ٥٣٪ من المقاعد عام ١٩٦٥م، وقد تم الاشتراك بينه وبين حزب أربكان «السلامة الوطني» في حكومة ائتلافية عام ١٩٧٤م، وبعد تزايد المد الديني إلى درجة إقامة مهرجان جماهيري في مدينة قونية، حضره مائة ألف تركي مطالبين بتحرير القدس، وتطبيق الشريعة الإسلامية؛ سارع الجيش بالانقلاب والاستيلاء على السلطة وحظر جميع الأحزاب.

بعد السماح بعودة الأحزاب عام ١٩٨٣م استطاع أربكان أن يشكّل حزب الرفاه الإسلامي، الذي واصل نجاحه حتى استطاع أن يشكّل ائتلافًا مع حزب الطريق المستقيم عام ١٩٩٦م يتولى بموجبه الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة.

تقدم الجيش التركي على إثر ذلك بمجموعة من المطالب إلى حكومة أربكان لإيقاف المد الإسلامي، بل والارتداد مرة أخرى إلى قواعد العلمانيين المتطرفة، الأمر الذي أدى بأربكان إلى الاستقالة عام ١٩٩٧م، وأحل الحزب نفسه بعد ذلك.

(٥) د. راغب السرجاني. قصة أردوغان: دار أقلام للنشر والتوزيع

والترجمة، ط١: ٢٠١١م. ص ٣٣.

(٦) الدين والدولة في تركيا، مرجع سابق، ص ١٥٤.

فورًا، وألغيت حصانة النواب ضد الاعتقال، ودبّر أتاتورك الكمائن لاصطياد خصومه، فألقى القبض على زعماء المعارضة، وقدموا لمحاكم الاستقلال التي حكمت عليهم جميعًا بالشنق^(١).

ووصلت صرامته في تطبيق هذه الأحكام إلى درجة استصدار أحكام بالإعدام لبعض زملائه السابقين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

والخلاصة هي أن تركيا في العهد الأتاتوركي قد غدت كما وصفها شكيب أرسلان «دولة مضادة للدين كالحكومة البلشفية في روسيا سواء بسواء»^(٢).

بعد إعلان التعددية في النظام السياسي التركي، فاز الحزب الديمقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان بنسبة بلغت ٥٣,٥٪، وسريعًا ما طالب الحزب بعد توليه الحكم بإلغاء المبادئ الكمالية الستة، وقدم الحزب الديمقراطي رؤية جديدة للإسلام تراه عقيدة ودينًا للأتراك، مثله في ذلك مثل المسيحية للمجتمعات الغربية، وعبرت عن ذلك صحيفة الحزب (زافار) بقولها: «إن الحزب الديمقراطي قد وضع المبادئ النقية للإسلام أمامه، فهو المرشد والمساعد للعلم والتقدم، والفضيلة والأخلاق الحسنة»^(٣)، بل إن رئيس الوزراء عدنان مندريس قال: «نعن بأن تركيا مسلمة، وستبقى مسلمة، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيدًا عن تعاليم الدين الذي يعد حقًا من حقوقه الطبيعية، وكذلك الشروح الإسلامية»^(٤).

وبوجه عام فقد شهد العقد الذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠م) «توسيع وتعميد دور الإسلام في الحياة السياسية، فقد ألغت حكومة الحزب عام ١٩٥٠م القانون الذي ينص على أن يُرفع

(١) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية: مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩م. ص ٢٣.

(٢) سفر الحوالي.. العلمانية نشأتها وتطورها، مكتب الطبيب، الرياض، ص ٥٧٣.

(٣) الدين والدولة في تركيا: مرجع سابق ص ١٥٠.

(٤) المرجع السابق: ص ١٥٠.

تم تشكيل الفضيلة برئاسة رجائي قوطان نائباً عن أربكان الذي مُنِع من ممارسة السياسة لخمس سنوات، وفاز الحزب بـ ١١٥ مقعداً عام ١٩٩٩م، وفي عام ٢٠٠٠م بدأ البروز الإعلامي لجيل من الشباب بزعامة أردوغان وعبد الله جول يطالب بتجنب الصدام مع العلمانية التركية وحرّاسها من العسكر، الأمر الذي انتهى بخروج مجموعة أردوغان من الفضيلة، وتشكيلها لحزب جديد هو حزب العدالة والتنمية الذي فاز بأكثر من ٣٤٪ في انتخابات عام ٢٠٠٢م، ثم على ٤٧٪ عام ٢٠٠٧م ثم على ٥٠,٥٪ عام ٢٠١١م^(١).

إنجازات حزب العدالة والتنمية:

عادة ما يتم الترويج لنموذج العدالة والتنمية في العالم العربي، استناداً إلى ما حققه من إنجازات في العديد من المجالات في الفترة الوجيزة نسبياً التي اعتلى فيها الحياة السياسية في تركيا. ويلخص علي حسين باكير هذه الإنجازات في التالي:

١- **على الصعيد السياسي:** تعزيز قيم الحرية والعدالة، والشفافية والنزاهة، والاستقامة، وحكم المؤسسات والقانون، والاحتكام إلى الشعب، وإلى صناديق الاقتراع، والاستناد إلى برنامج سياسي متكامل هدفه أولاً وأخيراً خدمة الناس، والنهوض بالدولة بدون تسرع في التنفيذ، وبعيد نظر ونفس طويل. ويكتسب هذا النموذج قوته من خلال ما أثبتته من قدرة على مزج مفاهيم ظل كثيرون يشككون طويلاً في إمكانية التقائها في مكون واحد، مفاهيم «مثل الديمقراطية والإسلام»، «الانفتاح والاستقلال»، «الإصلاح والاعتدال»، «التسامح والبرجماتية».

٢- **على الصعيد الاقتصادي:** توظيف كافة قدرات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية، والاعتماد على

التصنيع والتصدير، والمزج بين الزراعي (اكتفاء ذاتي) والصناعي (ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للأسمنت والألبسة الجاهزة على سبيل المثال)، والخدمات (دخل القطاع السياحي يزيد عن ٢٠ مليون دولار)، ومكافحة الفساد والرشاوي، والتدهور المالي، وزيادة القدرة الإنتاجية والتجارية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من تريليون ومائة مليار عام ٢٠١٠م، ورفع مستوى دخل الفرد من حوالي ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ١٣٣٠٠ ألف دولار عام ٢٠١٠م، والنهوض بالبلاد من حالة الانهيار الاقتصادي إلى المرتبة الـ ١٥ عالمياً خلال ٩ سنوات فقط.

٣- **على صعيد السياسة الخارجية:** تبني سياسة خارجية عقلانية مدروسة؛ تقوم على رؤية واضحة وعميقة لمعطيات المنطقة ومتغيراتها، وتأخذ بعين الاعتبار قدرات تركيا ومعطياتها الجيو-استراتيجية، والتزاماتها الخارجية؛ بما يحقق مصالحها أولاً وقبل كل شيء، دون وجود عقدة التعاون مع القوى الكبرى على أساس من الندية والاحترام المتبادل^(٢).

ثانياً: موقف إسلامي الربيع العربي من العدالة والتنمية:

١- **موقف إسلامي مصر:**

أ- **موقف الإخوان المسلمين:**

لم يكن موقف خيرت الشاطر نائب مرشد الإخوان - الذي صدم به الإعلامية العلمانية الشهيرة منى الشاذلي في برنامجها العاشرة مساءً- والذي أعلن فيه رفضه للنموذج التركي عندما ذكرت في سياق حوارها له قبول الإخوان لهذا النموذج كمسلمة .. أقول لن يكن موقفه هذا الأكثر إحباطاً لتطلعات العلمانيين بتمثل الإخوان المسلمين أو حزبها السياسي (الحرية

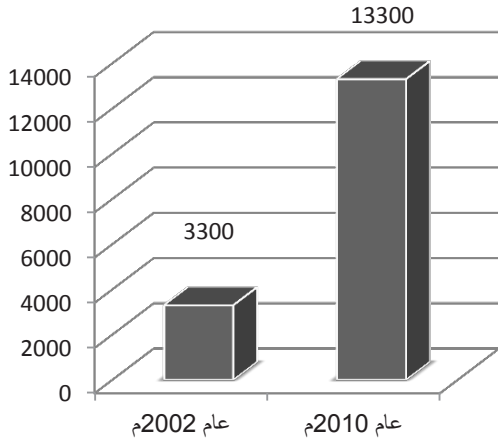
(٢) علي باكير، القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات، مركز القاهرة للدراسات التركية:

(١) حزب «العدالة والتنمية» يحقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التركية، موقع العربية نت:

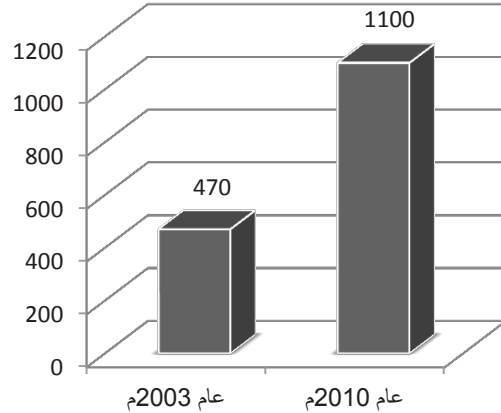
<http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html>

www.karuilt.org/makalatmain?id_out=21

مستوى دخل الفرد التركي (بالدولار)



الناتج المحلي الإجمالي التركي (بالمليار دولار)



أن الدستور المصري ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وثقافته متجذرة في الوعي المصري^(١).

وشدد العريان على أن الخطاب الإخواني لم يتغير قبل الثورة ولن يتغير بعدها، والإعلام لعب دوراً غريباً، إن لم نقل مريباً في نقل موقف الإخوان المسلمين بصورة خاطئة «نحن لا نسعى وراء النموذج التركي، نحن نحاول استنباط نموذج من صلب حضارتنا»^(٢).

ولكن هذا الموقف من النموذج التركي لدى العريان لا يعني رفضه تماماً، بل يمكن الاستفادة منه في بعض الجوانب؛ حيث يشرح العريان ذلك في مقال له بعنوان (تركيا النموذج والدولة)، فيذكر أن المؤججين للنموذج العلماني يريدون تحقيق أهداف سياسة في مقدمتها:-

١- فرض علمانية إقصائية بغیضة، وربطها بالديمقراطية تعسفاً وجبراً، وينسى هؤلاء أن

والعدالة) المتفرع عنها لنموذج العدالة والتنمية التركي. فقد يمكن تفسير ذلك بأن الشاطر أحد أهم الذين يقعون على قمة التيار المحافظ في الإخوان.

لكن الموقف الأكثر إحباطاً لهم جاء من أقصى الطرف المغاير الذي تم الرهان عليه منذ عشرات السنين ليكون الأكثر توافقاً مع المخططات العلمانية الأمريكية في المنطقة، أقصد بذلك بما كان يعتاد أن يطلق عليه بالتيار الإصلاحي داخل الإخوان، والذي تم تقليصه في المرحلة الأخيرة، ومن قبل الإطاحة بالرئيس السابق في الانتخابات الداخلية للإخوان عام ٢٠٠٩م على وجه التحديد، وعلى لسان الدكتور عصام العريان آخر قادة هذا التيار داخل الإخوان، والذي يبدو من خلال كتاباته وتصريحاته الأخيرة أنه قد تمت مراجعة أفكاره هو نفسه.

حيث صرح العريان في اتصال مع جريدة «السفير» أن الاختلاف كبير بين تركيا والعالم العربي، وفي مصر تحديداً؛ فالدولة التركية لم تقع يوماً تحت نيران الاحتلال، كما أن تركيا التي تحاول جاهدة العودة إلى الإسلام غرقت لوقت طويل في العلمانية، وبقيت منفصلة تماماً عن ماضيها الإسلامي. في حين

(١) هيفاء زعيتير، هل يسقط شعار (الإسلام هو الحل) لصالح النموذج التركي؟ مجلة السفير العدد: ١١٨١٩، ٢١/٠٢/٢٠١١م.

<http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=177&MulhakArticleId=83439&MulhakId=1340>

(٢) المصدر السابق.

أنه حزب بمثابة إحدى العربات القوية التي تجرّ الفكر السياسي الإسلامي، وتحدثه بشكل عصري؛ وذلك لأن الوسط يستند على ركيزتين هما: الفكر المدني، ومقومات قيادته وأفكارهم، وبالتالي فإن منهجهم لا يسمح بسيطرة جماعة إسلامية على الحزب، إلا إذا كانت أفكارهم تواكب هذا التطور»^(٣).

أما صلاح عيسى فذهب إلى أنه «أحد المتحمسين لحزب الوسط؛ باعتباره حلاً لإشكالية مهمة، باعتباره حزباً مدنياً يستند للحضارة الإسلامية»^(٤).

ويرى أحمد بركات «أن حزب الوسط الجديد الذي يمثل موقفاً وسطاً بين أيديولوجيتين متصارعتين على الساحة السياسية المصرية، هما: الأيديولوجية الليبرالية والإسلامية، وقد اختار لنفسه موقفاً استراتيجياً ليرى ما ستسفر عنه الأحداث، وما ستفضي إليه المرحلة الانتقالية، ومن ثم فهذه الأطروحة التهجينية التي يقوم عليها الحزب هي أطروحة تسير في اتجاه الحدث ولا تصنعه، وهي من ثم أقرب إلى الاستراتيجية النفعية منها إلى المبدئية الأيديولوجية»^(٥).

ومع ذلك يذهب حسن منيمه إلى أن حزب الوسط «على الرغم من استحسانه نموذج العدالة والتنمية، ولكن مصر ما بعد مبارك قد تغريه بخطاب إسلامي أكثر أصولية، وأقل ليبرالية، لا سيما أن الحزب في بداياته قد لجأ إلى «سياسة التنمية» في مواجهة نظام مبارك، مثلما فعل العدالة والتنمية بحسب رؤية الإسلاميين العرب في مواجهة النظام العلماني التركي»^(٦).

(٣) شيماء فتحي - أسامة رمضان. الوسط سير على خطى العدالة والتنمية التركي، جريدة روزاليوسف العدد ١٧٥٩، الاثنين ٢٨ مارس ٢٠١١م.

<http://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=106669>

(٤) المرجع السابق.

(٥) أحمد بركات، جدلية النموذج التركي والحركات الإسلامية العربية،

موقع إسلام أون لاين.

(٦) المرجع السابق.

الديمقراطية التركية تصحح أخطاءها، وأن العلمانية التركية تتراجع بالتطبيق السليم للديمقراطية، وأن الفطرة النفسية للشعب التركي ظهرت خلال العقد الأخير، ولولا التراث الثقيل لعقود سبعة أو ثمانية لتخلصت تركيا من العبء العلماني.

٢- إعطاء دور سياسي للجيش لحماية النظام السياسي الديمقراطي^(١) في الواجهة، وفي الحقيقة لحماية العلمانيين، أو الأقليات، أو المصالح الخارجية.

وفي المقابل يرى الإسلاميون العرب جوانب أخرى مضيئة في النموذج التركي:

١- أن الطريق السلمي للتطبيق الإسلامي هو النموذج الوحيد القابل للبقاء، وأن الطرق الأخرى عليها خلاف.

٢- أن تحقيق حاجات الناس الاقتصادية أولوية ملحة، وأن تمثيل كافة الشعب ضروري.

٣- أن السياسة الداخلية مقدمة على السياسات الخارجية، وأن دولة قوية متماسكة ديمقراطية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً.

٤- أن الشعب لا يمكن أن يعطي لحزب ما، مهما كانت نجاحاته، تفويضاً على بياض لفعل ما يريد»^(٢).

ب- موقف حزب الوسط:

يرى المحللون أن حزب الوسط هو أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثيل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية، وقد يكون هذا الذي يفسر لماذا يحظى حزب الوسط برضا العلمانيين بوجه عام؟

فيذهب الدكتور عمار علي حسن إلى أن «ظهور حزب الوسط هو خطوة متأخرة بعض الشيء، خاصة

(١) عصام العريان، تركيا النموذج والدور، جريدة المصريون الإلكترونية:

<http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=66097>

(٢) المرجع السابق.

نجاحات فما المانع من هذا؟».

ج- موقف السلفيين:

السمة الأساسية للسلفيين هي التزامهم بالمرجعية المبدئية للإسلام، ومن هذا المنطلق، فيُفترض أن يكونوا أجدر التيارات باتخاذ مواقف محددة من حزب العدالة والتنمية، وعلى ذلك فإن دكتور ياسر برهامي يذهب إلى أنه «لا شك أن سن قوانين الكفر هي أعظم مفسدة من كل ما يمكن أن يترتب عليها من مصالح، كدخول الاتحاد الأوروبي، أو سكوت العلمانيين في الجيش عنهم، أو غير ذلك، فهذا ليس بإكراه شرعاً بأي اعتبار، وهو استغلال صريح لما حرّم الله، ولولا التأويل لكان لمن فعله وصوّت عليه حكم آخر»^(٢).

أما عبد المنعم الشحات (المتحدث الرسمي للدعوة السلفية)، فقد عبر عن رؤيته - كما اعتيد عنه - بوضوح وعمق، فلخص واقع الحال التركي بقوله:

«إن عبد الله جول نفسه عمل على المحافظة على علمانية البلاد، ودافع عن حجاب زوجته بأنه حريتها الشخصية، ولم يشأ أن يتطرق مطلقاً إلى كونه فريضة ربانية».

ومعلوم أن الحكومات «الإسلامية» المختلفة التي حكمت تركيا بداية من حكومة «أريكان»، ومن جاء بعده، التزمت باستخراج تصاريح البغاء للبغايا، بل إن إلغاء تحريم الزنا قد سنّه البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة^(٣)، ومن الطرائف أن «أردوغان» قد صدق بصفته رئيساً للوزراء على قرار الجيش

(٢) عبد المنعم الشحات السلفيون ودخول الحجاب إلى القصر التركي، نقلاً عن دكتور ياسر برهامي، ١١ سبتمبر ٢٠٠٧م:

http://www.salafvoice.com/article.php?a=1835&malaf_id=21&m_c_id=127

(٣) المرجع السابق.

ويؤكد الأستاذ علي عبد العال نفس الفكرة: حيث يذهب إلى أنه «في إطار الجهود العملية لاستتساخ فعلي على الأرض، تنظر أوساط ثقافية وإعلامية إلى «حزب الوسط باعتباره النسخة المصرية» من العدالة والتنمية؛ حيث ينطلق الحزب المصري من استلهاهم الحزب التركي الحاكم، ويربط مراقبون بين شخصية مؤسسه المهندس أبو العلا ماضي - القيادي السابق في الإخوان المسلمين - وبين شخصية رجب طيب أردوغان في الخلفية الإسلامية، مع التطور الفكري الذي يواكب العصر بمفهوم إسلامي «خاصة وأن ماضي كان قد أشاد بأردوغان وجماعته في مواقف ومناسبات عديدة»^(١).

أما مؤسس حزب الوسط نفسه أبو العلا ماضي فإنه يرى في العدالة والتنمية «نموذجاً ممتازاً لظروف تركيا»، خاصة في التحول الديمقراطي، وعلاقة الإسلاميين بالسلطة، وحجم

الإيجابيات غير المسبوق، مشيراً إلى أنه «قدم نموذجاً حقيقياً للإسلام بدون رفع لافتة صارخة .. والعبارة بالمضمون وليس باللافتات»، وفي حديثه لـ«الإسلاميون نت» لم يتذكر ماضي سلبية واحدة يأخذها على قيادات حزب العدالة والتنمية، خاصة أن خصومهم أنفسهم أقرروا بنجاحاتهم، وإن أشار إلى أنه «لا توجد تجربة تخلو من الأخطاء».

وحول مدى إمكانية استتساخ التجربة في مصر، يرى أبو العلا ماضي أنها تجربة «تستحق الاحترام، ويُستفاد منها»، لكنها في الوقت نفسه تجربة «لها خصوصية، ولا نستطيع التعميم، لو نجح أي حزب له مشروع كهذا، واستطاع الوصول إلى السلطة، ويحقق

(١) علي عبد العال، التجربة التركية.. في وعي الإسلاميين:

<http://www.algeriatimes.net/algerianews4534.html>

بإحالة عدد من الضباط إلى التقاعد بسبب ميولهم الإسلامية؛ تجنباً للصدام مع الجيش، وقائمة الأعمال العلمانية لحزب العدالة طويلة جداً لا تخفى على أحد، ولكن المدافعين عن حزب العدالة وغيره، ممن يتبنون هذا الاتجاه، يرون أن هذه المرحلة لا بد فيها من التعامل مع العلمانية؛ حيث إن العلمانية والغرب من ورائهم لن يسمحوا مطلقاً للإسلاميين بالتواجد إلا تحت مظلتهم.

ثم يحدد عبد المنعم الشحات موقفه بعد ذلك فيقول: «وموقفنا من هذا الاتجاه واضح، في أنه لا يُسمح بالمداخلة في مجال الدعوة، لاسيما وأن الداخلين في هذه اللعبة يزعمون أن ما يقولونه ويفعلونه هو من الدين، مما يجعل الدين ألعوبة في يد كل

متلاعب، وهذا يُفقد الناس الثقة فيما يُنسب إلى الدين، هل هو فيه بالفعل، أم أنها المساومات السياسية؟ وهل يمكن أن يُفتى في بلد شديد التطرف في العلمانية بجواز استخراج الموظف المسلم لتصريح البغاء للبلغايا مثلاً، ويعلل هذا بأنه ليس للحكومة الإسلامية شرعاً أن تمنع من أرادت أن تمارس الفاحشة بالقوة، وإنما غاية ما تملك هو نصحتها، بينما يُفتى في بلد آخر أقل تطرفاً في تطبيق العلمانية - كالكويت مثلاً - بوجوب سعي النواب الإسلاميين إلى منع الحفلات الماجنة؛ لأن من واجبات ولي الأمر الأخذ على أيدي الفاسقين، وينسب هذا وذاك إلى الشرع»^(١).

ويفطن الشحات إلى هذه النتيجة الخطيرة «وما سيجني الإسلام إذا ما وجّه أبناؤه المخلصون كل جهودهم ليصلوا إلى سُدة الحكم، ويطبقوا هم العلمانية بأيديهم، حتى وإن عملوا على كبح جماح

غلوها شيئاً فشيئاً»^(٢).

ولكن خطر ما يفتن إليه الشحات هو ما جاء في تساؤله: «ومن الذي يضمن لنا عدم تشبع الأجيال الشابة من هذه الأحزاب الإسلامية بهذه الأفكار العلمانية التي يرون قادتهم يطبقونها، بل وينسبون الكثير منها إلى الإسلام»^(٣).

وعلى الرغم من الموقف المحدد

السابق، فلا يلبث الشحات أن يتابعه بعبارات يشوبها بعض اللبس والغموض، فيقول: «ولذلك فلا تخف -أخي السلفي- فرحتك بوصول رئيس إسلامي إلى القصر الرئاسي التركي، وإن كان إسلامياً علمانياً، ولا تخف فرحتك بدخول الحجاب إلى القصر الذي سنَّ سُنَّة خلع الحجاب في قصور حكام المسلمين، وإن كان حجاباً تركياً»^(٤).

٢- موقف إسلامي تونس:

موقف النهضة التونسية:

منعت الحركات الإسلامية طوال عهدي بورقيبة وزين العابدين من تأسيس أحزاب تعبر عن مرجعيتها، وعلى امتداد ثلاثين عاماً من الوجود السياسي ظل حزب العدالة والتنمية ممنوعاً من النشاط العلني والقانوني، ولم تحصل حركة النهضة على الترخيص القانوني للمرة الأولى في تاريخها إلا في الشهر التالي من الثورة.

ويبدو أن أمام حزب النهضة وقتاً طويلاً حتى يتخلص من العديد من الإشكاليات السياسية

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(١) المرجع السابق.

منها على كتب ومؤلفات الشيخ راشد الغنوشي»^(٣).

وقد دخلت حركة النهضة المرحلة الجديدة بخطاب سياسي مرن يريد طي صفحة الماضي، ويعطي تلميحات حول التزامها بقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ونبذ العنف، خصوصاً قبولها مجلة الأحوال الشخصية التي لا تجيز تعدد الزوجات، وتقر بالمساواة بين الرجل والمرأة، «فقد ورد في صحيفة لوتون (٦ فبراير ٢٠١١م) على لسان راشد الغنوشي «أن مجلة الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة، وأن تعدد الزوجات هو أمر ممنوع ومحسوم قانونياً، وأن الحجاب هو خيار شخصي، كما أقر بعدم إمكان ممارسة عقوبة الرجم وقطع اليد»^(٤).

ومع ذلك تأتي التصريحات المعبرة عن المواقف المتذبذبة من المبادئ الإسلامية على لسان القادة التاليين للغنوشي في النهضة، مثال ذلك «التصريحات المزدوجة لحماضي الجبالي أمين عام الحركة بنفيه لمشروع تطبيق الشريعة في حوار نُشر في مجلة (ريالتي) بتاريخ (١٧ فبراير) من جهة، وتصريحه بالالتزام بما ورد بها بالحوار ذاته من جهة أخرى»^(٥).

وما نذهب إليه هو أن المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تونس يكاد يتطابق تماماً مع المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تركيا، فقد حارب بورقية ومن بعده زين العابدين التوجه الإسلامي، بل الإسلام نفسه في تونس، ووضع الأخير منهما أبناء الحركة -رغم ما قدمه الكثيرون منهم من تنازلات للعلمانية التونسية - بين خيارين لا ثالث لهما: إما الاعتقال، أو الهجرة خارج البلاد.

ولندع راشد الغنوشي يصف هذا التطابق، حيث يصف البلاد التي تعرضت لهجوم علماني شرس بقوله: «تلك التي طبقت فيها بشراً ووحشية وتواطؤ

والفكرية التي خلفتها المرحلة السابقة، فما تزال تُهم الإرهاب والتطرف توجّه للنهضة من قبل العديد من فئات المجتمع التونسي؛ نظراً إلى ما خلفته أحداث باب سويقة، وغيرها في أوائل التسعينيات في النفوس، «يوم أن تسبب مناخ حركة النهضة في وفاة مواطن إثر إحراقهم مقراً للحزب الحاكم آنذاك، كما تعمد أعضاء في الحركة رمي مادة حارقة في وجوه أشخاص آخرين، وقد اعترفت قيادة الحركة في ٧ فبراير الفائت أن بعض أعضاء الحركة أخطئوا في الماضي، لكنهم أصروا على أن القيادات لم يكن لها علم بالموضوع، وأن تلك كانت أعمالاً فردية.

ومن ثم كان الوقت مبكراً جداً بالنسبة لحزب النهضة الذي لم يكن قد استرد عافيته، وعالج آثار ما مورس عليه من قهر طوال هذه السنوات، عندما أعاد فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات التشريعية للمرة الثالثة الجدال في تونس حول الإسلام السياسي، ومدى قدرته على ممارسة السلطة، والوصول بها إلى بر الأمان، فبينما ذهب راشد الغنوشي زعيم النهضة إلى أن النموذج التركي «أعاد النظافة، والانضباط والقانون والعمل للسياسة»^(١) اعتبر علي العريض القيادي في حركة النهضة «أن الجدال حول الإسلام السياسي يكاد يكون محسوماً، فكل المؤشرات تدل على أن التيارات الإسلامية بإمكانها بناء ديمقراطية وتنمية تستجيب لطموحات الناس، وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف التيارات السياسية»^(٢).

وبرغم مما سبق، فقد أكد العريض «أن حركة النهضة تنظر بإعجاب كبير لتجربة حزب العدالة والتنمية، إلا أنها لن تسعى لاستنساخ نفس النموذج؛ نظراً للفوارق المهمة بين النموذجين، هذا على الرغم من اعتماد التجربة الإسلامية في تركيا في جزء كبير

(١) المنجي السعيداني، جدل حول الإسلام السياسي بعد فوز العدالة والتنمية:

<http://aawsat.com/details.asp?section=4&issue=11887&article=626643&feature=>

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

على الظن أن الأمر يتعلق بتحولات فكرية»^(٢).

ومن حيث النقد الذي يوجّه للعدالة والتنمية نظراً لما قدمه من تنازلات، يرد الغنوشي أن الإسلاميين الأتراك ليسوا هم وحدهم «من فرض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التيار الإسلامي في العالم، ولا سيما في البلاد التي مُنيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة»، فقد تخلى الكثير منهم عن مسمى الإسلام في الراية التي يرفعونها؛ للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أنه لا أحد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه»^(٣).

ومع غرابة هذا الذي يقوله الغنوشي، فإنه أيضاً لا يرى في سعي القادة الأتراك للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قدحاً، بل يعتبر هذا الحرص «نوْعاً من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه»، مشيراً إلى أن عرض الإسلاميين بالذات لهذه الصداقة أو الشراكة ترفع الغطاء عن المتطرفين العلمانيين والاستتصاليين، لا في تركيا فحسب، بل في عدد كبير من بلاد العالم الإسلامي، معتقداً أنه لا يعيب الشعب التركي أن يدخل أوروبا مسلماً، بقيادة إسلامية شابة، مدعومة بقوة من شعبها، متصالحة مع تاريخها ومع محيطها العربي والإسلامي.

ثالثاً: الرؤى المختلفة لمشروع العدالة والتنمية؟

حاول الغنوشي أن يجيب عن هذا السؤال الذي يحاول الجميع الإجابة عنه: ما هي حقيقة مشروع العدالة والتنمية، وكانت حدود الإجابة عن هذا السؤال كالتالي:

هل هو تواصل مع نفس المشروع الذي بدأه مندريس، واستأنفه ديمريل، ثم تورجت أوزال، ووصل

دولي ومحلي خطط الاستتصال، وتجفيف الينابيع، مثل تونس؛ بسبب ما تعرض له التدين والمتدينون من قهر على يد حكومات قمعية فاسدة، من مثل تسلط الدولة في تونس وتركيا على المؤسسات الدينية، وعلى ضمير المؤمنين بتجريم حقهن في التعبير عن تدينهن بحمل رداء التقى، كما تسببت في طرد الآلاف، وكبت الملايين وقهرهن وذويهن، وكذا حرمان أصحاب المشروع الإسلامي من حقهم الطبيعي والشرعي في المشاركة في الشؤون العامة، ومنها العمل السياسي، وكبت كل تعبير ديني»^(١).

وفي قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي - زعيم حركة (النهضة) التونسية - ما حدث بأنه «ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه.. إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع».

وفي إطار الجدل حول إسلامية وعلمانية التجربة، يتابع الغنوشي في قراءته التي جاءت بعنوان: «العدالة التركي.. تجاوز أم تطوّر؟»، مؤكداً أنها «قاعدة إسلامية» وعت بيقين أن التماهي بنفس السياسات والوجوه «ليس من شأنه غير استمرار اشتباك غير قابل للتسوية، قد غدا معوقاً لتحقيق المشروع الإسلامي»، فلا مناص من التغيير في الخطاب والوجوه والتكتيكات فكان حزب العدالة والتنمية.. ولو أننا تأملنا في جملة ما أعلنه حتى الآن حزب العدالة والتنمية من سياسات -يتابع الغنوشي- لوجدناه امتداداً متطوراً لتراث الحركة الإسلامية التركية، مع مرونة أكبر في التنزيل، وحرص أكبر على ترتيب الأولويات بطريقة عقلانية ذكية، خاصة أنه لم يصدر عن جماعة العدالة والتنمية تصريحات، مما يحمل

(١) راشد الغنوشي، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مجلة الشهاب الإلكترونية:

<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=282>

(٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.
(٣) المرجع السابق.

وهذا في الحقيقة خلط كبير وواضح إلى الدرجة التي قد تنطوي على سوء النية؛ لأن المرجعية الأربكانية والمواقف والإشارات، بل والتورطات الدالة على توجه أربكان لإقامة مشروع إسلامي كامل، وليس مجرد بلوغ علمانية معتدلة أكثر من أن تذكر.

أما إمكانيات الإجابة عن سؤال ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟ فأرى أنه يمكن تحديدها في الإمكانيات التالية:

- مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمّر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل.

- مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

- مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعني أن الاكتفاء بالجانب الروحي، والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

- مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقياً (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

أما الاحتمال الأول فيذهب إليه عتاة العلمانية التركية كما يقول الغنوشي.

أو يتظاهرون بالذهاب إليه بغرض الإجهاز على ما تبقى من روحانية إسلامية لا يطبقها ما يضمرونه من غلّ وتعصب ضد الإسلام، كما جاء في دعوى

أوجّه مع أربكان؟ ... مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها وهويتها؛ من خلال الحد من التطرف العلماني للدولة في عداثها للدين في مسعى لاستبدال علمانية متطرفة بأخرى معتدلة هي أقرب إلى النوع الأوروبي الذي يغلب عليه الحياد إزاء المسألة الدينية، وذلك بالإفادة من التجارب السابقة، باعتماد مرونة أكبر في خدمة نفس المشروع؛ بما يحفظ جوه ويتخلّى ولو ظرفياً عن بعض مظاهره، من أجل فتح أبواب التطور في وجهه بعيداً عن أسباب التصادم مع الباب العالي؟

- أم أن مشروع العدالة والتنمية هو تنازل عن مشروع الحركة الإسلامية، بل خيانة له، وفي أفضل الأحوال الرهان على ما سماه البعض بالعلمانية الإسلامية؟

- أم هو ما اعتبره أنصار مؤسس المشروع البروفيسور نجم الدين أربكان إيثاراً لملاذ السلطة، والعيش تحت الأضواء، وإرضاء العسكر ومؤسسة المال والإعلام والأمريكان؟

- أم هو تنازل عن جوهر المشروع الإسلامي، واستسلام للعلمانية وانتصار نهائي لها، كما رُجّ لذلك بعض عتاة العلمانية في بلادنا مبدلين فرحة صفراء بانتصار العدالة والتنمية؟

وقبل أن أقدم صيغة مختصرة لما قدمه الغنوشي من إمكانيات أو احتمالات، وتعديلها بطريقة أوفق وأكثر تحديداً من وجهة نظر كاتب هذه السطور، يستوقفني ما جاء في الإمكان الأول من مطابقة الغنوشي لمشروع أربكان مع مشروع مندريس وسليمان ديميرل، والذي حدده في السعي إلى استبدال العلمانية المتطرفة لتركيا بعلمانية معتدلة أقرب إلى النوع الأوروبي.

في قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي - زعيم حركة (النهضة) التونسية - ما حدث بأنه «ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه.. إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع»

إمكانات الإجابة عن سؤال «ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟»

مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمّر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل.

مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقياً (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعني أن الاكتفاء بالجانب الروحي، والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

سبباً يدعو لتجريدتها من «الوصف الإسلامي»^(٢).

وقد يكون الدكتور راغب السرجاني من أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه، وقد كتب كتاباً في ذلك يبلغ أربعمئة صفحة (قصة أردوغان) يكيل فيه المديح لأردوغان والعدالة والتنمية، ويؤكد فيه هذه الرؤية، فيذكر تصريح أردوغان الأول بعد فوزه بالانتخابات بأن حزبه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي، ثم يعلق على ذلك فيقول: «والذي لا يفقه الواقع التركي قد يأخذ على أردوغان مثل هذا التصريح، ولكن أردوغان كان يعلم أنه يعيش في دولة تملؤها التناقضات، فتركيا خليط من إسلام وعلمانية، عثمانية وأوروبية، ديكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، فالشارع يملؤه الإسلام، ودستوره يحاربه! هذا هو الواقع الذي يجب التعامل معه بالحكمة والرهان على النفس الطويل في التطوير، وتأجيل طرح المحاور المثيرة، وإعادة ترتيب الأولويات، والبدء بقضايا المعاش،

المدعي العام التركي في ١٤ مارس ٢٠٠٨م ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم، مطالباً فيها بحظره ومنع ٧١ من قياداته - وفي مقدمتهم أردوغان وعبد الله جول- من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات؛ بدعوى «تحول الحزب إلى بؤرة لمعاداة النظام العلماني، وتبنيه أجندة إسلامية خفية لإسقاط النظام الأتاتوركّي العلماني»^(١).

ولكن الأهم من ذلك أن هذه هي رؤية الكثيرين من الإسلاميين إلى جانب حزب العدالة والتنمية، يأتي على رأس هؤلاء الدكتور صدر الدين البنانوني (المراقب العام لإخوان سوريا) حيث أبدى البنانوني «تفهمه لحاجة اللاعبين الأتراك لـ(المصانعة)؛ نظراً لخصوصية وظروف الدولة التركية والمجتمع التركي، فحين تفهم الإسلاميون الأتراك شروط الحركة في بلادهم؛ تكييفوا معها، ونشطوا من خلالها، ومن ثم حققوا تجربة ناجحة لا يجد المراقب العام لإخوان سوريا

(٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.

(١) قصة أردوغان، ص ١١٩ مرجع سابق.

أو كما يقول الدكتور طارق عبد الجليل عن الاتجاه المعتدل للعدالة والتنمية : «لقد اهتدى بعد مراجعة ذاتية جديّة إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية، وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي، وتبلورت هذه الرؤيا في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في ١٨/٨/٢٠٠١م، لا ينتمي إلى رؤية الحركة الأربكانية، وهو ما يمثل رؤية عُرفت بـ«العثمانية الجديدة»، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية، مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً، وتعزيز مكانة تركيا خارجياً»^(٦).

وكما يقول ياسر الزعاترة في مقال له بعنوان (حول انتصار النموذج الإسلامي العلماني التركي): «كان قادة العدالة والتنمية منسجمين مع أنفسهم؛ حيث أعلنوا أنهم حزب علماني، ورفضوا ومازالوا يرفضون بعنف مقولات البعض أنهم حزب إسلامي، حتى لو أضيفت له عبارات مثل معتدل أو متور أو ما شابه ، كما ذهب أردوغان في أحد تصريحاته»^(٧).

أما الاحتمال الثالث، وهو أن العدالة والتنمية مشروع يتنازل عن الأسس الإسلامية وينطوي على رؤية استسلامية للواقع التركي، فهي رؤية يذهب إليها كثير من الباحثين، منهم أديب عساف بكر وأغلو الذي يقول: «صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي رفعها ضده العلمانيون، لكن يبدو أنه قد فقد شيئاً من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جلياً في الانتخابات البلدية الأخيرة

وحقوق الإنسان، واحترام القانون، ومقاومة الفساد في نخبة الحكم، وتهيئة البلد للانضمام إلى أوروبا؛ حيث وجد أردوغان في المعايير الأوروبية سبيلاً آخر للتقوّي على العلمانيين، والحد من سيطرة العسكر المطلقة»^(٨).

وعلى هذا الأساس السابق فأردوغان لدى السرجاني «إمام من أئمة المسلمين»^(٩) ليس هذا فقط بل «زعيم ينتظر منه أن يغيّر حركة التاريخ، وأن يضع الأمة الإسلامية في مكانتها اللائقة»^(١٠). ولذلك فهو ينصحه أن يصحب العلماء الصالحين، ويقول له: «لا تكتفِ بعلماء تركيا، ولكن انظر إلى علماء المسلمين جميعاً، فتواصل معهم، واطلب نصحتهم، واسمع لهم وتقبل منهم، واحرص على دعائهم»^(١١).

أما الاحتمال الثاني، وهو النظر إلى حقيقة مشروع العدالة والتنمية على أنه مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة؛ تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فهي وجهة النظر للعلمانيين التقليديين، بل والإسلاميين التقليديين أيضاً إلى حزب العدالة والتنمية، يقول الدكتور فؤاد السعيد عن النموذج التركي في دراسته المنشورة بمجلة شرق نامة: «إنه يتضمن حقيقة التطورات في الفكر السياسي التركي التي تمكنت أخيراً مع حزب العدالة والتنمية من التوفيق بين الالتزام بتقاليد الدستور العلماني التي تعني الوعي بخطورة إقحام الدين في السياسة بشكل مباشر، واحتكار الحق في استخدامه بالدعاية السياسية، وبين التمسك بالتراث الإسلامي، باعتباره جوهر الهوية الثقافية للمجتمع التركي»^(١٢).

(٦) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال الجيش والحياة السياسية تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة من الباحثين، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م: ص ٦٥.

(٧) ياسر الزعاترة، حول انتصار النموذج الإسلامي العلماني التركي، موقع الجزيرة نت، الخميس ٢٠٠٨/٨/٧.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63AC271E0EF74DC699A43C8BF802A179.htm>

(١) قصة أردوغان، مرجع سابق: ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١٢.

(٣) المرجع السابق: ص ٢١١.

(٤) المرجع السابق: ص ٢٢٤.

(٥) فاتن نصار، بعد الثورات العربية .. النموذج التركي هو الحل، موقع علامات أون لاين الإلكتروني:

<http://www.alamatonline.net/I3.php?id=362>

- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في تركيا.

- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في الربيع العربي.

المنظور العقائدي:

لكي نحكم على إسلامية أو عدم إسلامية حزب العدالة والتنمية، فإننا لكي نستطيع أن نقدم الإجابة الأكثر اختصاراً لذلك لا بد أن نتساءل هل حزب العدالة والتنمية يطبق الشريعة الإسلامية أو يدعو إلى هذا؟

الإجابة على ذلك هي لا بالطبع، ولكن تلك الإجابة قد لا تعني شيئاً في ظل الضغوط القاهرة التي يواجهها الحزب في الداخل، والتي يقر الجميع بكونها القاهرة، هذا بخلاف الضغوط التي يواجهها من الخارج، الأمر الذي يعني أنه يمكن تبرير موقف الحزب استناداً إلى حكم الإكراه في الإسلام؛ حيث لا يستطيع الحزب مجرد الإشارة إلى موضوع الشريعة، فما بالك بالمطالبة بتطبيقها، كما أن توجهات السياسة الخارجية التي تستهدف العمل على تحقيق مصالح الأمة الإسلامية تدعو إلى الاعتقاد بأن الحزب يُضمر السعي نحو التطبيق التدريجي للإسلام الشمولي.

لكن القواعد الإسلامية تقرر حدوداً معينة للإكراه، تدور حول دفع الخطر الشديد؛ كالتهديد بالموت، وليس جلب المصالح، على شروح لا يتسع لها المجال هنا. أي أن حدود الإكراه لا يمكن أن تتوافق مع إقرار علمانية الدولة، وإعلان علمانية الحزب، وتمجيد صنم العلمانية أتاتورك، وادعاء أن العلمانية تتوافق مع الإسلام، بل والدعوة إلى تأسيس شعوب الربيع العربي دولها الجديدة على الأسس العلمانية، أو أن ذلك لا يتعارض مع الإسلام في أفضل الظن عند من يذهبون إلى أن أقوال الرجل (أردوغان) تعرضت للتعني عند الترجمة.

في ٢٩ مارس ٢٠٠٩م، فأردوغان الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير النخبين من كون «البدائل الأخرى ستجلب مستقبلاً سيئاً» إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب - على ما يبدو - يؤشر لنهاية نمط من الخطاب السياسي ساد في فترة معينة، وهو لا يعد فشلاً لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحاً للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتقي الإسلام السياسي في تركيا، ومن سقف خطابهم السياسي، فعلى سبيل المثال وعلى ذكر الخطاب، فقد أوضح حزب العدالة والتنمية أن الحجاب - الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا - لم يكن يدخل ضمن أولوية أجندة الحزب، وفيما يتعلق بالخيارات الأيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعرف نفسه باعتباره حزباً «ديمقراطياً محافظاً»^(١).

أما الاحتمال الرابع فلا يمكن الذهاب إليه قبل التساؤل عن أي معايير نحتكم إليها في النظر إلى حقيقة العدالة والتنمية، وهو ما سنتناوله فيما يلي.

رابعاً: من أي منظور نحكم على النموذج التركي؟

أرى أنه لكي نستطيع أن نحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو ندعو التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ أنه لا بد أن نحدّد من أي منظور نتحدث أولاً.

وأقدم هنا منظورين للتعامل مع الموضوع:

- المنظور العقائدي.

- المنظور البرجماتي (المصلحي).

والمنظور الأخير ينقسم بدوره إلى:

(١) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا، مرجع سابق: ص ١٣٠.

الضغط على العدالة لتقديم تنازلات أكبر من جانبه، هذا الظن يدفعه الفكر التنظيري لقيادات الحزب، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو (وزير الخارجية)، والذي يعد بمثابة الأستاذ لأردوغان نفسه من الناحية الفكرية (وهي الصفة التي يحدثه بها)؛ حيث يرى أوغلو أن الهدف من العمل الإسلامي «هو تحقيق المقاصد، بصرف النظر عن الآليات التي يمكنها تحقيق ذلك، وهذه المقاصد هي الضروريات الخمس التي عبّر عنها بحماية الحياة، وحماية الفكر والدين، والممتلكات، وتحقيق العدل، ويمكن لآية آلية أن تكون شرعية طالما حققت تلك المقاصد والقيم، وانطلاقاً من هذا يرى أن مسئولية المفكرين الإسلاميين هي تفسير وترجمة النظم السياسية، وآليات وقتنا الحاضر، ومحاولة تحقيق انسجام وتجانس جديد بين قيم المجتمع والآليات التي يمكن العثور عليها في الهياكل القائمة»^(١).

وهذا الكلام الذي يذهب إليه هو تحديداً جوهر ما يسمى الإسلام الليبرالي، كما أنه يتطابق تماماً مع أفكار مفكرين

من أمثال جمال البنا؛ حيث تغدو مقاصد الدين هي الغاية، والآليات العلمانية هي الوسيلة، ومن ثم يتم التنازل عن الشريعة كاملة، ويفرغ الدين من محتواه، في الوقت الذي لا تصلح فيه الغايات إلا إذا كانت الوسائل المؤدية إليها من نفس نوعها.

أما من المنظور البرجماتي المصلحي للأمة، فإنه حتى على فرض صحة ظن إضمار العدالة للعمل على تطبيق الإسلام الشامل، فإن نجاحهم في ذلك يظل

من ناحية أخرى، فإن الشيء الواضح وضوح اليقين الذي لا تشوبه ذرة لبس أنه إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركي عدم تطبيق الشريعة؛ نظراً للظروف القاهرة التي يتعرض لها في الداخل، فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي تمثيلها بأية حال؛ نظراً لعدم تعرضها لمثل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا قامت بالربيع العربي أصلاً حتى وإن كانت ما تزال تتعرض للكثير من الظروف الضاغطة.

من المنظور البرجماتي:

قد يكون من غير المفيد الجدل حول إيجابية ما أحرزه حزب العدالة والتنمية من إنجازات على عدة أصعدة، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي؛ وذلك من المنظور البرجماتي المادي البحت، وإن كانت حكومة أربكان قد حققت نفس النجاح في المدة المناظرة للمدة القصيرة التي تولتها هذه الحكومة.

لكن الأمر يتعرض للكثير من

الجدل إذا تحدثنا عن مدى ما أحرزه الحزب من تقدم للدعوة الإسلامية في تركيا من المنظور البرجماتي المصلحي لهذه الدعوة، فما نذهب إليه أن مواقف الحزب في هذا الاتجاه تعني تقديم رؤية استسلامية لواقع طغيان السيطرة العلمانية على الدولة، وكأن ذلك قدر قاهر لا يمكن تغييره، ومن ثم يكون العمل على التوافق مع العلمانية والاكتفاء بالإسلام الحضاري، هو بديل للدعوة لتطبيق الإسلام الشمولي، وإجهاض لها.

أما الظن من جانب بعض الإسلاميين بإضمار الحزب التخطيط لتطبيق الإسلام الشمولي، وهو الظن الذي يدعي موافقتهم فيه بعض عتاة العلمانية؛ بهدف

إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركي عدم تطبيق الشريعة؛ نظراً للظروف القاهرة التي يتعرض لها في الداخل، فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي تمثيلها بأية حال؛ نظراً لعدم تعرضها لمثل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا قامت بالربيع العربي أصلاً حتى وإن كانت ما تزال تتعرض للكثير من الظروف الضاغطة

(١) د. عبد الوهاب المسيري، انسجام القيم الثابتة والآليات المتغيرة على الدوام، موقع الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3C32E94A4D1A4C0A9581132D54DE8624.htm>

- تعرض العقيدة الإسلامية ذاتها للخطر الجسيم نتيجة إسباغ الشرعية للدراسات والكلديات الإلهية في تركيا، وأمثالها في الدول الإسلامية التي تعمل على تأويل العقائد الإسلامية إلى تأويلات علمانية ملحدة، مثل تأويلات حسن حنفي التي تدرّس في الكلديات الإلهية التركية.

- نشر روح الهزيمة والتبعية للغرب، وهو الأمر الذي يتجاوز التمثيل للتصالح المفاهيمي بين الإسلام والمفاهيم والقيم الغربية، الذي ينتهجه حزب العدالة والتنمية، إلى تمثيل الممارسات السياسية الفعلية لحزب العدالة الحليف الاستراتيجي لأمريكا التي تسعى إلى نشر نموذجه في العالم الإسلامي أجمع.

مغامرة ضئيلة الاحتمال تتم في مقابلها خسائر جسيمة على مستوى الأمة؛ نتيجة توجه العدالة والتنمية لهذا الاتجاه، ودعوة باقي الأمم الإسلامية إلى تمثله، ومن أهم هذه الخسائر -من وجهة نظر الباحث-:

- زرع البلبلة والخلط في عقول الناس في المجتمعات الإسلامية بادعاء توافق الاتجاه العلماني مع الإسلام.

- وإسباغ الشرعية على الأحزاب العلمانية القائمة، ومنحها التبرير لممارساتها الاستبدادية ضد الإسلاميين المنادين بتطبيق الشريعة.

- الترويج للأحزاب التي تدعي الإسلامية، وتعلن أن هويتها الإسلام الليبرالي المعتدل.

معلومات إضافية

نجم الدين أربكان:

أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي، وساهم مساهمة فعالة جدًا في تدوين الجليد بين الأتراك والعرب، وبين الأتراك وبقية المسلمين في العالم. من خلال إحياء الثقافة الإسلامية، ونشر اللغة العربية التي كان يفهمها جيدًا. وذلك قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء، وقبل أن يطاح به من قبل الجيش، سنة ١٩٩٦م، بدعوى تقويضه للنظام العلماني المفروض في تركيا، والسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية.

بدأ أربكان حياته متفوقًا في دراسته، وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٤٣م، ليلتحق بكلية الهندسة الميكانيكية، التي تخرج منها سنة ١٩٤٨م، وكان الأول في دفعته، مما أهله لأن يكون معيدًا فيها. وفي ١٩٥١م أرسل في بعثة إلى ألمانيا لينال في ١٩٥٣م شهادة الدكتوراه في هندسة المحركات.

وقد عاد إلى تركيا ليعمل أستاذًا في الجامعة، وابتكر محرك دبابات يعمل بكل أنواع الوقود. وفي ١٩٦٥م كان عمره ٢٩ عامًا، أي أصغر أستاذ جامعي في تركيا آنذاك، وهو أول صانع لمحرك ديزل لا تزال الشركة المصنعة تعمل على إنتاجه حتى الآن.

أصبح رئيسًا لاتحاد النقابات المهنية، ثم انتُخب عضوًا في مجلس النواب عن مدينته قونية، لكنه مُنع من المشاركة في الحكومات المختلفة.

أنشأ أربكان عام ١٩٧٠م حزب النظام الوطني، الذي كان أول تنظيم سياسي يعلن بوضوح هويته الإسلامية، منذ ردة مصطفى كمال أتاتورك، وحمله تركيا على الردة الشاملة سنة ١٩٢٤م.

ولم تمض ٩ أشهر حتى تم حل الحزب، بعد إنذار من قائد الجيش آنذاك محسن باتور؛ حيث أقامت الحكومة دعوى ضد الحزب، فأصدرت محكمة أمن الدولة العليا قرارًا بحل حزب النظام الوطني، ومصادرة أمواله وممتلكاته بعد أن جرّمته بتهمة انتهاك الدستور العلماني، والعمل على إلغاء العلمانية، وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، والعمل ضد مبادئ أتاتورك، وحكمت المحكمة بمنع أي عضو في الحزب من العمل في الحزب في حزب آخر، أو تأسيس حزب آخر، أو ترشيح نفسه للانتخابات، ولو بشكل مستقل، وذلك طيلة خمس سنوات.

وبعد صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا بحل حزب النظام الوطني، وحرمان مؤسسه وأعضائه من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، غادر البروفيسور أربكان تركيا.

في عام ١٩٧٢م عاد البروفيسور أربكان إلى تركيا ليدفع ببعض الإسلاميين ممن لا ينطبق عليهم حكم محكمة أمن الدولة العليا لتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب السلامة الوطني، وتأسس الحزب في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م، وأصدر في ١٢ يناير ١٩٧٣م صحيفته الرسمية «مللي غزته».

في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م صدر عفو عام عن الجرائم السياسية، فخاض حزب السلامة الوطني بعد أن عاد أربكان إلى رئاسته الانتخابات وفاز بـ ٤٨ مقعدًا، وعندما احتدم الخلاف بين الحزبين الرئيسيين، حزب العدالة (١٤٩ نائبًا) بزعامة سليمان ديميريل، وحزب الشعب الجمهوري -الذي أسسه أتاتورك- (١٨٦ نائبًا) بزعامة بولنت أجاويد، اضطر أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري للائتلاف مع حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان، وحصل حزب السلامة على سبع

وزارات مهمة منها الداخلية والعدل والتجارة، والجمارك والزراعة، والصناعة، والتموين، ووزارة دولة، وكان البروفيسور أربكان نائباً لرئيس الوزراء.

شارك أربكان رئيس الوزراء بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص في نفس العام. ومنذ ذلك الحين أصبح التيار الإسلامي معترفاً به في تركيا عملياً. وكان أربكان واضحاً في مطالبه، وهو ما أوجع الحرب ضده من قبل خصوم تركيا الحضارية؛ حيث طالب بتجريم الماسونية، أو منعها في تركيا، وإغلاق محافلها المشبوهة.

كما عمل على توسيع الاتصالات والانفتاح مع العرب والمسلمين، وتبني القضية الفلسطينية، وإعلان عدائه للكيان الصهيوني الذي اغتصب الأرض، وهجر الشعب الفلسطيني، واستولى على أراضيه، ودنس مقدساته.

وفي عام ١٩٨٠م تقدم بمشروع قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وحجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب تأييده للكيان الصهيوني.

وبدا التغلغل الصهيوني واضحاً في الجيش التركي، بعد قيام الجنرال كنعان أيفيرين بانقلاب على الحكومة بعد تلك السلسلة من المطالب والإنجازات. وأدخل أربكان السجن حتى سنة ١٩٨٣م حينما أسس حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في الانتخابات التي جرت في نفس العام، ولم يكن مستعداً لها، لكنه في انتخابات ١٩٩٦م حصل على الأغلبية، ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاه رئيساً للحكومة التركية، سعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد استعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران، وباكستان، وإندونيسيا، ومصر، ونيجيريا، وبنغلاديش وماليزيا، وعلى المستوى الشعبي والأيدولوجي عمل أربكان على تشكيل مؤتمر عالمي للقيادات الإسلامية.

وفي عام ١٩٩٨م تم حظر حزب الرفاه، وأُحيل أربكان إلى القضاء بتهمة مختلفة، منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاوله النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية، فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزباً جديداً باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه، وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضاً في عام ٢٠٠٠م.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣م حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليم اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سجناً، وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاماً، وكان ينتوي الدخول في الانتخابات التي أُجريت خلال العام ٢٠١١م، ولكن المنية عاجلته، وتوفي في ٢٧ فبراير ٢٠١١م.

المصدر:

نجم الدين أربكان .. صانع أسس تركيا الحضارية، موقع المسلم، انظر الرابط:

<http://almoslim.net/node/142293>

نجم الدين أربكان ... من «هندسة» محركات الديزل.. إلى «هندسة» الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، موقع نافذة مصر، انظر الرابط:

http://www.egyptwindow.net/web_Details.aspx?Kind=15&News_ID=399